جمعية القانونيين الفلسطينيين
PALESTINIAN JURISTS ASSOCIATION

حقوق الإنسان وحل النزاعات: الجامعات الفلسطينية نموذجا

(ورقة مفاهيمية)

د. رشاد توام

مساعدتا البحث:
المحامية فيفيان رياض المحامية إيناس النتشة

1 تشرين الأول/ أكتوبر 2023

Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=4680491

جمعية القانونيين الفلسطينيين
PALESTINIAN JURISTS ASSOCIATION

حقوق الإنسان وحل النزاعات: الجامعات الفلسطينية نموذجا

(ورقة مفاهيمية)*

د. رشاد توام

مساعدتا البحث:
المحامية فيفيان رياض والمحامية إيناس النتشة

1 تشرين الأول/ أكتوبر 2023

* أعدت هذه الورقة ضمن مشروع "حقوق الإنسان وحل النزاعات: متحدون ضد العنف والكراهية في الجامعات الفلسطينية"، المنفذ خلال عام 2023، بالشراكة بين جمعية القانونيين الفلسطينيين ومؤسسة آكت لحل النزاعات، وبدعم من وزارة الخارجية السويسرية، قسم السلام وحقوق الإنسان. وإن الأفكار في هذه الورقة لا تعكس بالضرورة رؤية الداعم. وقد جرى تقديم هذه الورقة في المؤتمر الدولي الثاني للوساطة، بعنوان "متحدون ضد العنف في الجامعات الفلسطينية"، بتنظيم الشركاء في المشروع، وبالتعاون مع عمادة شؤون الطلبة في جامعة بيرزيت، رام الله، 29 أغسطس 2023. ويأتي نشر جمعية القانونيين الفلسطينيين لهذه الورقة إسهاما منها في نشر المعرفة وتعميم الخبرات.

يشكر المؤلف المحامي محمد هادية، الخبير في حل النزاعات ومؤسس ورئيس مجلس إدارة مؤسسة آكت لحل النزاعات، على مساهمته القيمة في التفاكر باختيار الإطار النظري للورقة ومقترحاته لإثرائها، ومشاركته في لقاء المجموعة البؤرية التي جرى تنظيمها ضمن الأدوات البحثية لهذه الورقة. والشكر موصول للدكتور عمار دويك، المدير العام للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، والأستاذ جهاد حرب، الباحث والناشط الحقوقي والمجتمعي، على مشاركتهما المقدرة في ذلك اللقاء.

Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=4680491

قائمة المحتويات

I. تمهيد 3
I. 1. خلفية 3
I. 2. الإشكال العملي 4
I. 3. الإطار النظري 6
II. الفاعلين في النزاعات وحلها 7
II.1. المجتمع الفلسطيني 7
II.2. مجتمع الجامعة الفلسطينية 8
II.3. تصنيف المتدخلين في حل النزاعات في السياق الفلسطيني 11
III. حالة دراسية: جامعة بيرزيت 13
III.1. التحليل الكمي لعينة حالات النزاع في جامعة بيرزيت 13
III.2. التحليل النوعي لعينة جزئية مختارة من عينة حالات النزاع في جامعة بيرزيت 14
III.3. تقييم آلية عمل المتدخلين في حل النزاعات في جامعة بيرزيت 16
IV. الخلاصة 18
قائمة المراجع 19
الملاحق 20

Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=4680491

ا. تمهيد

ا. 1. خلفية

فيما يمثل -في الغالب- انعكاسا لحالة الاحتقان التي يشهدها المجتمع الفلسطيني؛ نتيجة لاستمرار الاحتلال الاستعماري وممارساته القمعية، بشكل يحاكي ما نظّر له فرانز فانون قبل ستة عقود؛[1] وتفاقم الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي تماهى مع استمرار "السلطتان" فيهما في تغييب الممارسة الديمقراطية، بما في ذلك حرمان الشعب من انتخاب ممثليه، وما ترتب على ذلك من إجحاف بحقوق الناس وتغول السلطة التنفيذية؛ في ظل ذلك؛ ما انفكت الجامعات الفلسطينية تشهد بين الحين والآخر، ولا سيما خلال السنوات الثلاث الأخيرة، حالات نزاع، كثيرا منها ما تسببت بتعطيل العملية التعليمية. وفيما بعض تلك النزاعات نفذت من خارج أسوار الجامعة، كامتداد لحالات عنف مجتمعية، فبعضها الآخر بالعكس، مصدرها داخل الجامعة، وكادت أن تمتد إلى خارج حرمها، مهددة السلم الأهلي.

"إغلاق" الجامعة أو "إخلائها" أو "تعطيل الدوام فيها"، عبارة شكلت خلال السنوات الثلاث الأخيرة، "لازمة" ثابتة في عناوين أخبار متغيرة وأحيانا متكررة، فيما تعزوه من أسباب لذلك، منها على سبيل المثال لا الحصر: مقتل طالب بيد زميله على أسوار الحرم الجامعي؛ نشوب شجار بين الطلبة على خلفية الانتماء السياسي؛ امتداد أعمال عنف بين الطلبة -مصدرها نزاع عشائري- داخل الحرم الجامعي. ومنها أيضا: احتجاج الطلبة، إما قبالة إدارة الجامعة فيما يتعلق بمطالبات مالية أو قرارات إدارية أو معاملة قاسية من طرف الحرس الجامعي، وإما قبالة غيرها، كالاحتجاج على اختطاف قوات الاحتلال لبعض زملائهم من داخل الحرم أو محيطه، أو على اعتقال الأجهزة الأمنية الفلسطينية لبعض آخر على خلفية الانتماء السياسي أو التعبير عن الرأي. ومن هذه الاحتجاجات ما تشمل أحيانا إدارة الجامعة، باتهامها بالتقصير. بل وتغلق الجامعة أيضا نتيجة لنزاع عمالي نقابي، وقد تغلق لأسباب أخرى أيضا![2]

وفي تماهي آخر مع المجتمع، شهدت بعض تلك النزاعات محاولات لحلها، عبرت عنها ما يمكن تسميها بـ"مبادرات مجتمعية" أو "نخبوية" (إن صح التعبير)، متقاربة مع بعض "تكتيكات" القضاء غير النظامي (القضاء العشائري و/أو لجان الإصلاح)،[3] الذي ما زال له صولات وجولات في حل النزاعات المجتمعية، مرتكنا إلى إرث تاريخي قديم منذ عهد الحكم العثماني، مرورا بالانتداب البريطاني وما تلاه. وهو الإرث الذي نتج بفعل عوامل تاريخية تفاعلت في الواقع السياسي الاجتماعي، لتدفع بالمحصلة "مجتمعا يتمتع بنسبة تعليم وثقافة جيدة إلى التشبث بالقضاء غير النظامي مع ما يتضمنه من سلبيات وإيجابيات".[4]

وفيما كان القضاء غير النظامي، تاريخيا، يعمل استنادا إلى تنظيم قانوني مقر رسميا، أسس له الانتداب البريطاني ضمن رؤيته الاستعمارية،[5] فإنه اليوم يعمل دون الاستناد إلى تشريع رسمي محدد، ولكن "تحت مظلة" القائمين على

---

[1] ينظر: فرانز فانون، *معذبو الأرض*، ط2، ترجمة: سامي الدروبي وجمال الأتاسي (القاهرة: مدارات للأبحاث والنشر، 2015)، 83، 97، 124.

[2] أمثلة من عينة الحالات التي أشار لها الملحق (1).

[3] ليسا مرادفان؛ فإن كان تعبير "القضاء غير النظامي" يصح -ولو إجرائيا- لوصفهما معا، بحكم جملة من القواسم المشتركة بينهما، إلا أن هنالك فروقات مهمة بينهما. ينظر: ليزا تراكي وآخرون، *القضاء غير النظامي: سيادة القانون وحل النزاعات في فلسطين* (بيرزيت: معهد الحقوق بجامعة بيرزيت، 2006)، 77-80.

[4] تراكي وآخرون، *القضاء غير النظامي*، 39. حول تلك العوامل وتفاعلها منذ الحكم العثماني وحتى قيام السلطة، مرورا بالانتداب البريطاني ومرحلة الوصاية العربية (الحكم الأردني للضفة والإدارة المصرية لغزة) والاحتلال الإسرائيلي، ينظر: المرجع السابق، 39-47؛ إدريس محمد جرادات، *الصلح العشائري وحل النزاعات في فلسطين*، دائرة المعارف الفلسطينية – سلسلة التراث الشعبي الفلسطيني "من الخابية" (3) (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2014)، 15-24.

[5] ينظر: تراكي وآخرون، *القضاء غير النظامي*، 41-42.

Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=4680491

إنفاذ القانون في الوقت نفسه.[6] متناميا -في الغالب- بشكل عكسي مع مدى فعالية المؤسسات الحكومية الرسمية في حفظ الأمن والاستقرار وتحقيق العدالة وإنفاذها على أرض الواقع. وفي ضوء ذلك، بات ينظر إلى نشاط القضاء غير النظامي، في فلسطين، بأنه مكمل لنشاط قضاء الدولة (القضاء النظامي)، وبالتالي من المهم وجود كلاهما، ضمن مقاربة "التعددية القانونية".[7]

في ظل هذه الإشكاليات، وسعيا منها لاقتراح حلول عملية، يكون الطلبة أنفسهم محركها وضامنها، وتكفل الحد من ظواهر العنف والكراهية، تداعت "المؤسسات الشريكة"[8] إلى إطلاق مشروع **"حقوق الإنسان وحل النزاعات: متحدون ضد العنف والكراهية في الجامعات الفلسطينية"**. وتأتي هذه الورقة المفاهيمية لتكون مرجعية أساسية له، ولا سيما أن بلورتها مرت بنشاطات مشاركة وتفاكر مع الطلبة، جرى خلالها نقاش مسودة الورقة، وتوظيف حصيلة النقاشات كتغذية راجعة فيها.

ا. 2. الإشكال العملي

يتعذر الوقوف على إحصائيات دقيقة لحالات العنف في الجامعات الفلسطينية؛ ولا سيما كون بيانات الجهاز المركزي للإحصاء لا تصلح -بحكم منهجيتها- لتقديم هكذا احصائيات.[9] في ظل ذلك، جرى إعداد الملحق (1) بالاعتماد على "تكشيف" الأخبار المنشورة عبر شبكة الانترنت، خلال السنوات الخمسة الماضية (2018-2022)، بالبحث عن حالات نزاع من مستوى محدد، وهي الحالات التي ترتب عليها إغلاق الجامعات أو إخلائها أو تعطيل الدوام فيها، باعتبار ذلك مؤشرا على خطورة حالة النزاع أو مستواه المتقدم.

كانت نتيجة التكشيف توثيق 20 حالة من 9 جامعات، تتخذها الدراسة عينة لها.[10] لجامعة بيرزيت من هذا الكم نصف عدد الحالات، فيما توزع النصف الآخر على بقية الجامعات، بواقع حالة أو حالتين (ينظر الشكل 1). وأما من حيث الإقليم (المنطقة الجغرافية)،[11] فغالبية الحالات كانت في وسط الضفة الغربية، ولا سيما بتأثير الحالات الخاصة بجامعة بيرزيت، كونها ضمن هذه المنطقة (ينظر الشكل 2). وأما من حيث الزمن، فنحو ثلثها حدثت خلال الثلث الثالث من عام 2021 (الشكل 3).[12]

---

[6] لا سيما لجان/ رجال الإصلاح؛ فناهيك عن دعمهم من قبل السلطة التنفيذية، والأجهزة الأمنية، وأحيانا الفصائل السياسية، أنشأت إدارات رسمية معنية بهذا الشأن، في بعض المحافظات، ووزارة الداخلية، بل وحتى في مكتب الرئيس. وبالتالي فإن المؤسسات الرسمية لا تعتبر هذه الممارسات تهديدا لها، بل على العكس، نجدها تشجع الخصوم إلى اللجوء إليها بدلا من القضاء النظامي. للمزيد والتفاصيل، ينظر: عاصم خليل، "التعددية القانونية كمدخل لفهم الظواهر القانونية في فلسطين: القضاء العشائري كحالة دراسية"، *مجلة الحقوق* (الكويت)، مجلد 43، عدد 3 (سبتمبر 2019)، 375-377؛ تراكي وآخرون، *القضاء غير النظامي*، 47-49، 97-123؛ نوار بدير وأشرف أبوحية ومنال الجعبة، *محطات القضاء الفلسطيني: تشخيص لإشكاليات وحلول مقترحة* (رام الله: مؤسسة الحق، 2021)، 110.

[7] ينظر: خليل، "التعددية القانونية"، 364.

[8] مؤسسة آكت لحل النزاعات وجمعية القانونيين الفلسطينيين.

[9] إذ أنها تقوم على حالات العنف الفردي، وفقا لعاملي الجنس والعمر، وتجمع بين الجامعات والمدارس في الإحصائيات المتعلقة بالعنف، باعتبارها من بين الأماكن التي يقع فيها "العنف خارج المنزل". ينظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "مسح العنف في المجتمع الفلسطيني، 2019: النتائج الرئيسية"، رام الله (يوليو 2022)، 31-36، 40-41، 84، 96، 107. متوفر عبر الرابط: https://bit.ly/3XgAgkn.

[10] لا بد من التأكيد على أن هذا الكم لا يشكل بالضرورة رقم إحصائي، بل هو في حدود المعلومات المستقى من أخبار عبر شبكة الانترنت (في حدود تاريخ الاسترجاع: 4-14 يناير 2023). كما أن عدد الجامعات ليس من قبيل القرار أو الاختيار، وإنما صلة بمحدودية المعلومات المتوفرة.

[11] في حالة الجامعات التي لديها أكثر من فرع (القدس المفتوحة، فلسطين التقنية، العربية الأمريكية)، اعتمد إقليم الفرع الذي حصل فيه النزاع.

[12] جرى تقسيم كل سنة إلى ثلاثة أثلاث، كل ثلث يساوي أربعة أشهر: الثلث الأول (يناير وفبراير ومارس وإبريل)، الثلث الثاني (مايو ويونيو ويوليو وأغسطس)، الثلث الثالث (سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر وديسمبر).

Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=4680491

الشكل (1): توزيع عدد حالات النزاع حسب الجامعات (2018-2022)

الشكل (2): توزيع عدد حالات النزاع حسب الإقليم (2018-2022)

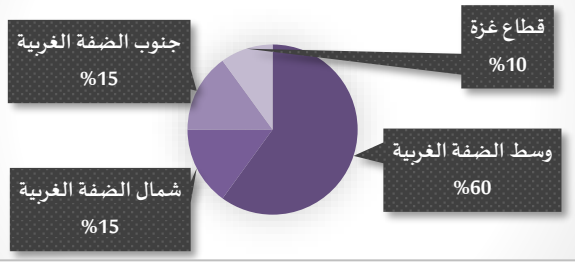

الشكل (3): توزيع عدد حالات النزاع حسب الزمن (2018-2022)

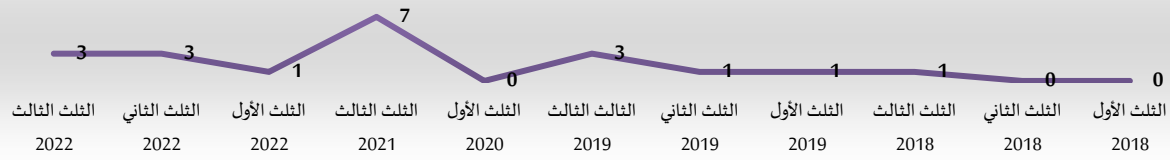

هذا وقد استثنى الملحق (1) الفترة التي جرى التحول فيها إلى نظام التعليم عن بعد، ضمن إجراءات الحد من انتشار فيروس كورنا (نحو 18 شهرا)؛[13] كون الجامعات كانت مغلقة أصلا خلال غالبية هذه الفترة، وبالتالي فإن مؤشر حدوث نزاع نتج عن إغلاق أو إخلاء غير قائم خلال هذه الفترة. مع ذلك، فقد شهت هذه الفترة حالات نزاع نتج عنها أحيانا تعطيل الدوام بفعل الإضراب الطلابي، احتجاجا على إشكالات متصلة بنظام التعليم عن بعد.[14] كما إن قصر حالات النزاع الموثقة في الملحق (1) على تلك التي نتج عنها إغلاق أو إخلاء أو تعطيل (2018-2022)، كمؤشر خطورة حالة النزاع (كما سبق وأشير)، لا يعني أن هذه الفترة لم تشهد حالات نزاع أخرى، لم يترتب عليها إغلاق أو إخلاء أو تعطيل، بل شهدت أيضا حالات نزاع عنفي، بين الطلبة، نتجت عنه إصابات وجروح، على خلفية مماحكات فصائلية أو حتى ضمن تيارات الفصيل الواحد.[15]

[13] الثلثان الثاني والثالث من عام 2020، والثلثان الأول والثاني من عام 2021.

[14] من ذلك الحالات الموضحة في الجدول التالي، نقلا عن أخبار منشورة عبر شبكة الانترنت:

الجامعة	الفترة	مصدر الخبر	رابط الخبر
جامعة النجاح الوطنية	يوليو 2020	rwaq.co.il	https://bit.ly/3GHpTPu
جامعة بيرزيت	نوفمبر 2020	ramallah.news	https://bit.ly/3igkGWH
الجامعة العربية الأمريكية	نوفمبر 2020	bokra.net	https://bit.ly/3CQqRYv

[15] من ذلك الحالات الموضحة في الجدول التالي، نقلا عن أخبار منشورة عبر شبكة الانترنت:

الجامعة	الفترة	مصدر الخبر	رابط الخبر
جامعة الأقصى	أبريل 2018	www.aljazeera.net	https://bit.ly/3ZpBJ9k
جامعة بيرزيت	مايو 2018	www.nablustv.net	https://bit.ly/3WVFEcH
جامعة النجاح الوطنية	يوليو 2018	www.alaraby.co.uk	https://bit.ly/3k2QAqi

Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=4680491

ا. 3. الإطار النظري

تنطلق الورقة مع "نظرية" أو مقاربة قدمها قبل نحو العقدين ثلاثة باحثين،[16] تقوم على التمييز بين فئتين من المتدخلين الخارجيين في النزاع (مدافعو حقوق الإنسان وممارسو حل النزاعات)، فيما يلي تلخيصها، وينظر الملحق (2) لمزيد من التفصيل:

عند الاستجابة لنزاع قائم، تتشارك الفئتان في الأهداف ذاتها، سواء على المدى القصير، بالسعي إلى إنهاء العنف والحد من الخسائر وتقليل المعاناة في أسرع وقت ممكن، أو على المدى الطويل، بالسعي إلى مساعدة المجتمعات في اتخاذ خطوات لضمان عدم تكرار النزاع. ولكن مع ذلك، وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف المشتركة، فإن كل فئة تتبنى طرقا مختلفة، تقوم على افتراضات أساسية مختلفة لدى كل منها، لحل النزاع ذاته.

الشكل (4): اختلاف المناهج في حل النزاع

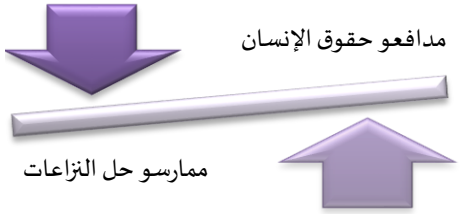

ففيما ينصب اهتمام فئة ممارسي حل النزاعات على حل النزاع في المقام الأول، باستخدام أساليب تفاوضية ودبلوماسية، دون إعطاء أهمية كافية لحقوق الإنسان؛ فإن فئة مدافعي حقوق الإنسان يركزون أكثر على الحقيقة المجردة، بتوثيق الانتهاك وإدانة مرتكبيه أو التشهير بهم، ولا يولون أساليب التفاوض والوساطة العناية اللازمة. ولما كانت أساليب كل فئة تجعلها تنظر بحذر تجاه الأخرى، ولا تشجعها على العمل التكاملي، فيتحدث كل منهما لغة مختلفة عن الآخر؛ فإن هنالك حاجة للدمج أو الموائمة بين وجهتي نظر كل منهما.[17]

جرت محاكاة هذه النظرية في عدة مقالات، من بينها مقالة لأحد الباحثين الثلاثة، تناول فيها عمل الأمم المتحدة أثناء التوترات الدولية المخلة بالسلام،[18] ومقالات أخرى لباحثين آخرين تناولت حالات نزاع دولي محددة، كالصراع الفلسطيني-الإسرائيلي،[19] و/أو حالات نزاع داخلي أو حروب أهلية، كحالات كولومبيا وسيراليون وأيرلندا الشمالية.[20]

[16] Ellen L. Lutz, Eileen F. Babbitt, and Hurst Hannum, "Human Rights and Conflict Resolution from the Practitioners' Perspectives", *The Fletcher forum of world affairs*, Vol. 271:1 (2003). Available at: https://bit.ly/3GmEBfO

[17] Lutz, Babbitt and Hannum, "Human Rights and Conflict Resolution", 173-174.

[18] لاحظ أنها تتبع نهجين: نهج حقوق الإنسان التي تتبعه المفوضية السامية لحقوق الإنسان (OHOHR)، ونهج حل النزاعات الذي تتبعه إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية (DPA). ودرس مواضع التباين بين النهجين والشراكة بين الجهتين، مقدما جملة من التوصيات لتوجيه العلاقة بينهما. ينظر:

Hurst Hannum, "Human Rights in Conflict Resolution: The Role of the Office of the High Commissioner for Human Rights in UN Peacemaking and Peacebuilding", *Human Rights Quarterly*, Vol. 28 (2006). Available at: https://bit.ly/3I3buiY

[19] Claudia Fuentes-Julio and Raslan Ibrahim, "A Human Rights Approach to Conflict Resolution", *Ethics and International Affairs*, 9 September 2019. https://bit.ly/3RFRplG; Zaha Hassan and Yousef Munayyer, "Approaching Peace: Centering Rights in Israel-Palestine Conflict Resolution", Carnegie Endowment, 29 April 2021. https://bit.ly/3HXRnSF

[20] Eileen Babbitt, "Conflict Resolution and Human Rights in Peacebuilding: Exploring the Tensions", UN Chronicle. https://bit.ly/3JMElsR; Fuentes-Julio and Ibrahim, "A Human Rights Approach".

Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=4680491

II. الفاعلين في النزاعات وحلها

إن إسقاط تلك المقاربة النظرية على الحالة العملية موضع اهتمام هذه الورقة يتطلب الإقرار بداية بأنها نظرية صممت أساسا لمقاربات النزاعات المسلحة في أي من الدول أو في المجتمع الدولي. إلا أن ذلك لا يعني التقرير مبكرا بعدم صلاحيتها لنزاعات مجتمعات محلية أو بيئات ضيقة منها، كمجتمعات الجامعات. وهو ما يتطلب التفاكر حول تصنيف المتدخلين الفعليين في حل هذه النزاعات إلى فئتي النظرية: من يمثل فئة مدافعو حقوق الإنسان؟ ومن يمثل فئة ممارسو حل النزاعات؟ (3.II). ولكن قبل ذلك، هناك متطلب سابق: تحديد أطراف النزاع، في المجتمع الفلسطيني (1.II) ومجتمع الجامعة الفلسطينية (2.II).

1.II. المجتمع الفلسطيني

تتنوع النزاعات المجتمعية من حيث أطرافها، فقد يكون النزاع بين فرد وآخر، أو عائلة وأخرى، و/أو بين فصيل سياسي وآخر، أو بين فصيل سياسي أو جماعة عشائرية أو مهنية أو نخبوية، وبين "الحكومة". وعندما تكون الحكومة طرفا في النزاع، فقد يعني ذلك مجلس الوزراء في حالات النزاع النقابي والجمعياتي، وقد يعني ذلك أجهزة إنفاذ القانون (الأجهزة الأمنية)، في حالات النزاع الناتجة عن استعمال العنف تجاه المواطنين. وقد يعني ذلك أيضا كلاهما معا. وفي حال وسعنا من مفهوم النزاع، باستيعابه للحراكات الرافضة للتدخلات التشريعية، يكون الرئيس (أو الرئاسة) طرفا في هذا النزاع.[21] كما قد يكون مجلس القضاء الأعلى طرفا في النزاع في حالة الحراكات الرافضة لإجراءات أو قرارات قضائية تبدو متماهية مع إرادة السلطة التنفيذية أو تعارض الرأي العام.[22]

تعدد صور النزاعات من حيث أسبابها أو خلفياتها؛ ففي النزاعات الفردية والعائلية، تتوزع النزاعات بين أسباب بسيطة في كثير من الأحيان، كالخلاف على موقف سيارة، وأسباب أكثر أهمية، كالخلاف على قطعة أرض، أو خلفيات حساسة، كالخلافات الناشئة عن شبهات متعلقة بالشرف والعرض. أما النزاعات الأوسع من النزاعات الفردية، ففي الغالب تكون متصلة بالصالح العام أو لها علاقة بالرأي العام. ولكن في الواقع، ما من شيء يمنع أن يتطور النزاع الفردي على موقف سيارة (على بساطته)، إلى نزاع عائلي أو حتى مجتمعي، ولا سيما إن كان "تحت الرماد وميض جمر"؛ أي هناك حالة احتقان سواء بين أطراف النزاع ذاتهم أو بشكل عام. ولما كان الشيء بالشيء يذكر، وليس بعيدا عن وسائل النقل، في ذاكرتنا نحن العرب خبرات تاريخية لحروب استمرت عقودا، وقضى ضحيتها المئات، كانت شرارتها "ناقة وجمل" (حرب البسوس) أو "حصان وفرس" (حرب داحس والغبراء)![23]

الآن، إن كانت جميع تلك الجهات (المشار له أعلاه) "مؤهلة" لأن تكون طرفا في نزاعات، فمن يتدخل في حلها؟ ذاتهم! إذ غالبا ما تبقي معادلات النزاع جهة خارجها، أو تدعي ذلك، لتتدخل في حل النزاع كطرف ثالث. يتدخل القضاء غير النظامي في حل النزاعات القائمة بين الأفراد أو العائلات أو الفصائل، بل وحتى بين أي منها والحكومة![24] ويتدخل القضاء النظامي، بقدر ما يترك له القضاء غير النظامي من مسائل لم يحسمها من طرفه، أو لتكميلها أو تقديمها في

---

[21] لا سيما في ظل غياب/ تغييب المجلس التشريعي، وتعطيل الانتخابات العامة، وتغول السلطة التنفيذية بالتشريع. من أبرز الأمثلة على هذا النوع من النزاعات الحراكات الرافضة لمشروع قانون الضمان الاجتماعي عام 2019، وتعديلات قانون السلطة القضائية والقوانين المنظمة للقضاء عامي 2017 و2021، وتعطيل الانتخابات العامة عام 2021.

[22] من أبرز الأمثلة على هذا النوع من التظاهرات الرافضة لمتابعة إجراءات محاكمة مقاومين عقب استشهادهم، كقضية الشهيد باسل الأعرج، فيما عرف بأحداث مجمع المحاكم عام 2017، وحراكات المحامين الرافضة لتطبيق القضاء لتشريعات جديدة إشكالية كما حصل عام 2022.

[23] وفي الغرب خبرات لحروب أخرى كانت شرارتها حيوانات أخرى، كحرب "الكلب الضال"، بين اليونان وبلغاريا عام 1924.

[24] على سبيل المثال، تدخل القضاء العشائري أكثر من مرة لتسوية نزاعات على خلفية تسبب أحد منتسبي الأجهزة الأمنية بمقتل مواطن. بل أكثر من ذلك، وفرض على "الحكومة" أن تدفع "دية" لذوي القتيل، كما حصل على سبيل المثال في صيف 2020. ينظر خبر نشرته الصفحة الإلكترونية لجريدة الحياة الجديدة (جريدة حكومية) عبر فيسبوك: https://bit.ly/3loDPXP

Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=4680491

إخراج رسمي. وأما تدخل فاعلا "النظرية" بمفهومهما الضيقان: مدافعو حقوق الإنسان وممارسو حل النزاعات؛ فتدخل مؤسسات حقوق إنسان عادة في توثيق الاعتداءات خلال النزاعات التي تكون الحكومة طرفا فيها؛ فيما يتوجه مجموعات من الأفراد غير المنظمين في تشكيل مبادرات لحل النزاعات النقابية عادة. هذه هي القاعدة أو ملاحظة عامة، لها بعض الاستثناءات التي تبرز عدم وضوح حدود تدخل كل جهة، وفقا لما يُعرض له لاحقا.

2.II. مجتمع الجامعة الفلسطينية

مجتمع الجامعة هو أقرب ما يكون إلى نموذج مصغر للمجتمع العام، سواء من حيث بعض أسباب النزاعات فيه أو أطرافها. وأما أطراف النزاعات (الشكل 5)، فتقابل إدارة الجامعة الحكومة، ويقابل الطلبة الشعب. وأما أساتذة وموظفي الجامعة، فهم بين بين، وفي حال لم يكونوا طرفا في النزاع، تجدهم محايدون في الغالب، ويحاولون أحيانا التوسط لحل النزاع، ولا سيما من خلال نقابتهم أو مبادرات فردية، متقاربين بذلك مع موقف المؤسسات الأهلية في المجتمع العام. ولكن قد يكونوا هم أيضا طرفا في النزاع، جلهم في حالات النزاع النقابي، أو بعضهم، كما في حالات المواجهة بين الطلبة وحرس الجامعة الذين يتقاربون مع وضع أجهزة إنفاذ القانون في المجتمع. وفيما تكون مسالكهم في الغالب معبرة عن قرار إدارة الجامعة، إلا أنه لا يستبعد أن تكون تصرفات فردية أحيانا؛ فبالنهاية هم عنصر بشري أيضا، كحال الطلبة، الذين قد تكون مسالكهم جمعية معبرة عن قرار قيادة الحركة الطلابية (مجلس الطلبة على سبيل المثال، أو الكتل الطلابية أو بعضها أو إحداها). وقد تكون أيضا تصرفات فردية. أما عميد/ عمادة شؤون الطلبة، ورغم أنه رسميا جزء من الإدارة، إلا أنه يفترض أن يلعب دورا وسطيا مرنا.

الشكل (5): عناصر مجتمع الجامعة

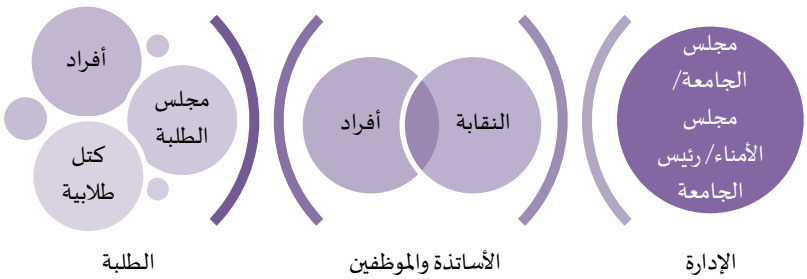

كما يثبت واقع الحال أن بعض حالات النزاع تشمل أطرافا من خارج الجامعة، ولعل هذه أسوء حالات النزاع، كتدخل الأجهزة الأمنية أو تدخل الأحزاب السياسية. وكلاهما يكون تدخلهما إما مباشرة أو من خلف ستار الحركة الطلابية القائمة أساسا -بمختلف ألوان طيفها- على تعبئة سياسية تنظيمية وأحيانا أيدولوجية، أخذت تزاحم التعبئة السياسية الوطنية. وقد بات من العسير على أي مبادرة تكتل مستقلة أو نقابية أن تعمر طويلا.[25] وهي الإشكالات الذي تطرح تساؤلات حول مدى استمرار فعالية الحركة الطلابية ودورها في تعزيز قيم المواطنة والانتماء.[26] ولا سيما في ضوء تماسها مع جدلية السلم الأهلي.[27]

[25] ينظر: رشاد توام، "الحركة الطلابية الفلسطينية: الكاريزما المأزومة والمؤسساتية الضائعة"، *مجلة سياسات*، عدد 13-14 (2010)، 88-91.

[26] ينظر: عمر رحال، "الحركة الطلابية الفلسطينية وقيم المواطنة والانتماء والهوية الوطنية: والأدوار المستقبلية"، *مجلة المواطنة*، عدد 1 (مارس 2022)، 69-78.

[27] ينظر: عمر رحال، "الحركة الطلابية الفلسطينية: إشكالية الفكر والممارسة وجدلية السلم الأهلي"، دراسة مقدمة إلى المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتمية "REFORM"، 2020. متوفرة عبر الرابط: https://bit.ly/3K0FNYJ

Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=4680491

وأما الطرق المباشرة لتدخل الأجهزة الأمنية، فيكون على صورتين: الأولى، مشروعة قانونا، رغم كونها مستنكرة في عُرف الجامعات، حال ما جرى استدعائها لفض نزاع عنيف، أو من تلقاء ذاتها، بحكم القانون، حال ما تطور النزاع إلى ارتكاب جريمة، وفقا للأحكام المنظمة لحالات التلبس بجريمة (الجرم المشهود) أو معاينة مسرح جريمة.[28] وأما الصورة الثانية للتدخل، فغير مشروعة ومستنكرة أيضا في عرف الجامعات، ولها عدة صور فرعية، منها الصلف أو المادي، كاعتقال طلبة على خلفية نشاطهم السياسي (أحيانا ما تكون على أبواب الجامعات بل وحتى داخل الحرم)،[29] ومنها المرن أو المعنوي، كالتدخل في الدعاية الانتخابية للكتل الطلابية المتنافسة.

بدأت مثل هذه التدخلات مباشرة مع قيام السلطة، لتصل أوجها في حدثين بارزين: الأول، في جامعة النجاح عام 1996، فيما الثاني في جامعة بيرزيت عام 2000. وفي كلا الحدثين، اقتحمت الأجهزة الأمنية حرم الجامعة، واعتقلت عدد من الطلبة. وقد كان في هذين الحدثين من الخطورة أن استدعي الأول (وهو الأخطر) ذهاب الرئيس الراحل ياسر عرفات إلى جامعة النجاح ليقدم اعتذارا باسم السلطة.[30] ولكن هذا الاعتذار لم يمنع من أن يكون ذلك العام "عام المواجهة مع السلطة".[31] هذا وقد تزايدت الاعتقالات على إثر الانقسام، فتنافست الأجهزة الأمنية التابعة لكل طرف على اعتقال موالي الطرف الآخر،[32] ولجأت بعض الجامعات إلى تعليق الأنشطة الطلابية، ولاسيما في قطاع غزة.[33] وأما الأحزاب السياسية، فلتدخلاتها صور ليس بالإمكان تصنيفها لكثرتها، ولكنها شملت على سبيل المثال الضغط على إدارات بعض الجامعات لتأجيل مواعيد الانتخابات الطلابية.[34]

على استنكارها، تبقى هذه التدخلات الخارجية "داخلية" (نسبة إلى المجتمع الأوسع)، إذا ما استذكرنا تدخلات قوات الاحتلال، التي لعبت أحيانا دور المتدخل المؤجج لبعض النزاعات.[35] ناهيك عن كثير من الانتهاكات بحق الجامعات والحركة الطلابية وممتلكاتهما. وقد استثني نوع التدخل هذا من تحليل بيانات العينة في الملحق رقم (1)، كونه تدخل من خارج المجتمع الفلسطيني، ولا تدعي هذه الورقة بأنها تعالج حالة الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. ولكنها أيضا لا تغلفه من خلفية المشهد.

على ضوء ذلك، وبالعودة إلى عينة الحالات في الملحق (1)، فيما يتعلق بطبيعة النزاع من حيث أطرافه (الشكل 6)، يلاحظ أن أكثرية حالات النزاع طلابية-طلابية، تليها النزاعات الطلابية ضد الإدارة، ثم النزاعات النقابية ضد الإدارة.[36] كما يلاحظ أن أجهزة الأمن تدخلت عنفيا في نحو ثلث الحالات (الشكل 7).[37]

---

[28] ينظر المواد (26-28) من قانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001، *الوقائع الفلسطينية*، عدد 38 (سبتمبر 2001): 94-225. متوفر عبر موقع المرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية، عبر الرابط: https://bit.ly/3X52vSe

[29] ينظر: أباهر السقا، "قراءة في حالة العلوم الاجتماعية في الجامعات الفلسطينية"، في: *التحديات المركبة أمام الجامعات الفلسطينية: هل من مخرج؟* (بيرزيت: معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان، 2019)، 97-98.

[30] ينظر: أحمد حنيطي، *الحركة الطلابية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة*، سلسلة القضية الفلسطينية- آفاق المستقبل (12) (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2021)، 57-60. للمزيد، ينظر: المرجع السابق، 161-162؛ عماد غياظة، *الحركة الطلابية الفلسطينية: الممارسة والفاعلية* (رام الله: مواطن – المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2000)، 125، 156-157.

[31] ينظر: غياظة، *الحركة الطلابية*، 165-168.

[32] ينظر: حنيطي، *الحركة الطلابية*، 88-91.

[33] ينظر: المرجع السابق، 148-150.

[34] ينظر: المرجع السابق، 93.

[35] من ذلك على سبيل المثال، إقدامه على اعتقال طلبة معتصمين في جامعة بيرزيت، خلال حالة النزاع (N) في الملحق (1).

[36] وأما "أخرى"، فتعبر عن نزاعات ذات طبيعة خاصة. وهما حالتين فقط: الأولى، حالة لجامعة الأزهر، كون كان النزاع متداخل بين إدارة الجامعة وأمنها وطلبتها من جهة والشرطة من جهة أخرى. أما الحالة الثانية، ففي جامعة القدس، كون النزاع كان بين إدارة الجامعة وموظفيها وطلبتها من جهة وأفراد من المجتمع المحلي من جهة أخرى.

[37] يلاحظ في الشكل (7) أن 65% من الحالات اعتبرت على أنها لم تشهد تدخلا عنفيا. ولكن هذا ليس من قبيل التأكيد، وإنما الترجيح. وذلك في ضوء المعلومات المتوفرة في المصادر المحددة في الملحق رقم (1).

Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=4680491

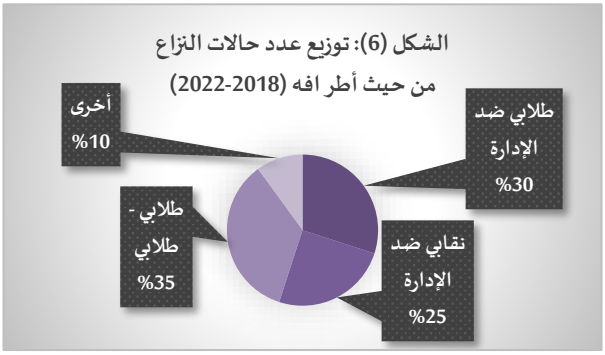

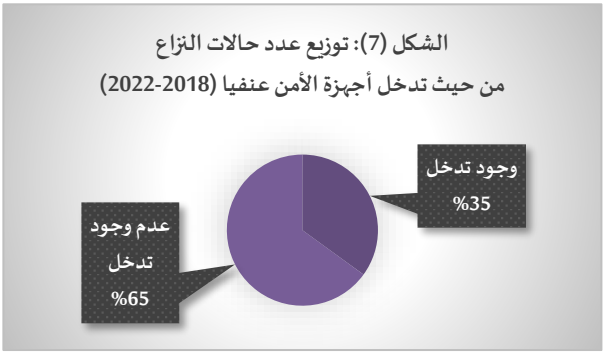

بخصوص النزاعات الطلابية-الطلابية، وفيما تردها اجتهادات نظرية إلى "المزيج المتنافر طبيعيا"،[38] فخلفيتها في أغلب الأحيان -في السياق الفلسطيني- فصائلية/ حزبية. ولهذا النوع من النزاعات تاريخ ليس بالقصير، يعود إلى بداية الثمانينيات، "التي شهدت تنافساً واستقطاباً شديدين، أديا في بعض الأحيان إلى مواجهات دموية بين الأطر الطلابية المتعددة، وخصوصاً بين الكتل المنضوية في منظمة التحرير والكتلة الإسلامية، وبالتحديد في جامعتي بيرزيت والنجاح".[39] وقد وسمت الفترة ما بين 1980-1987 بأنها "مرحلة النزاعات الداخلية للحركة الطلابية"، ولا سيما مقارنة بمرحلة الانتفاضة والتسعينيات التي لم تشهد "نزاعات عنيفة بين الحركة الطلابية"، فيما عُزي إلى تطور وعي وخبرة الحركة الطلابية.[40]

أما النزاعات الطلابية ضد إدارة الجامعة، فخلفيتها في الغالب أزمات مالية. وقد قامت في بعض الأحيان على مطالبات نقابية أخرى لها صلة بفلسفة التعليم وديمقراطيته، وتأميم المرافق، وتمثيل الطلبة في هيئات الجامعة. ناهيك عن الاحتجاج على قرارات لإدارة الجامعة (كفصل طلبة نقابيين) أو بعض نشاطاتها (كاستقبالها ضيوف غير مرغوب بهم شعبيا لأسباب سياسية). وهذه النزاعات أيضا ليست بالمستجدة، بل عليها جملة من الأمثلة في المرحلة السابقة لقيام السلطة الفلسطينية، وخلال السنوات الأولى لقيامها.[41]

وبالعودة إلى الملحق (1)، يلاحظ فعلا تصدر النزاعات على خلفية الحساسيات الفصائلية، وتوازيها حالات النزاعات على خلفية معارضة قرارات إدارية صادرة عن إدارة الجامعة، ثم تليهما النزاعات على خلفية أزمات مالية، وأخيرا النزاعات على خلفيات عشائرية أو شخصية. وكان اللافت أن ما من حالة -ضمن العينة- كانت خلفيتها معارضة قرارات حكومية (الشكل 8). كما يلاحظ أن نسبة عالية من هذه النزاعات رافقها حدوث عنف فيزيائي تجاه البشر، وقلة منها تضمنت اعتداء على الممتلكات (الشكل 9).

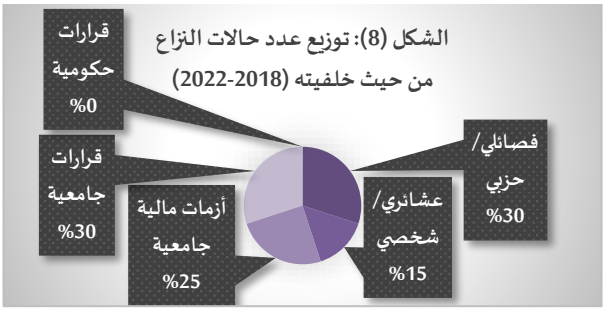

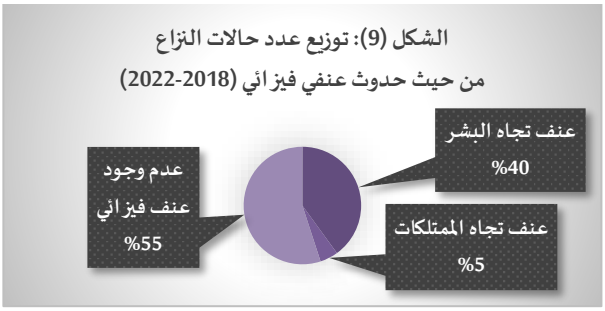

[38] ينظر: علي القرالة، *مواجهة ظاهرة العنف في المدارس والجامعات* (عمان: دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع، 2011)، 49-50.
[39] حنيطي، *الحركة الطلابية*، 40. لمزيد من التفصيل، ينظر: المرجع السابق، 42-46.
[40] ينظر: غياظة، *الحركة الطلابية*، 141-142.
[41] ينظر: حنيطي، *الحركة الطلابية*، 46-48، 69-72.

Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=4680491

ولما كانت النزاعات ذات الخلفيات الفصائلية والعشائرية/ الشخصية تقتصر في الغالب على النزاعات الطلابية-الطلابية، فإن النزاعات ذات الخلفيات المتصلة بمعارضة قرارات جامعية أو تجاه أزمات مالية تتوزع بين صنفين من النزاعات ضد الإدارة (طلابي ضد الإدارة ونقابي ضد الإدارة). ويلاحظ أن النزاعات الطلابية تنصب أكثر على معارضة قرارات جامعية (الشكل 10)، فيما أن النزاعات النقابية تكون بالأكثر بخصوص الأزمات المالية (الشكل 11).

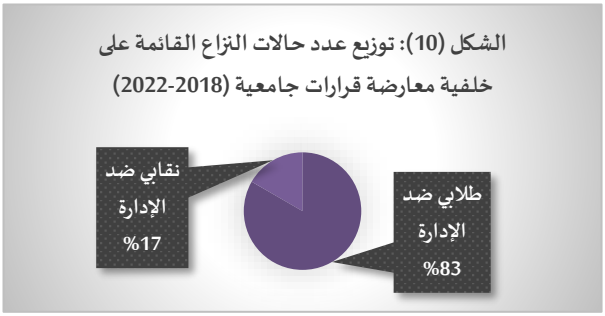

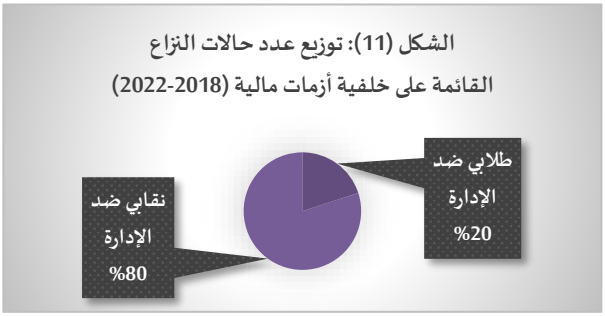

أخيرا، يلاحظ أن إدارة الجامعة هي من تتخذ قرار الإغلاق/ الإخلاء/ التعليق في أكثر الأحيان، تليها في ذلك الحركة الطلابية (الشكل 12). وأما فيما يتعلق بامتداد النزاعات إلى خارج حرم الجامعة، فقد ثبت امتداد بعض منها، سواء إلى المجتمع بشكل عام أو إلى جامعات أخرى (الشكل 13).[42]

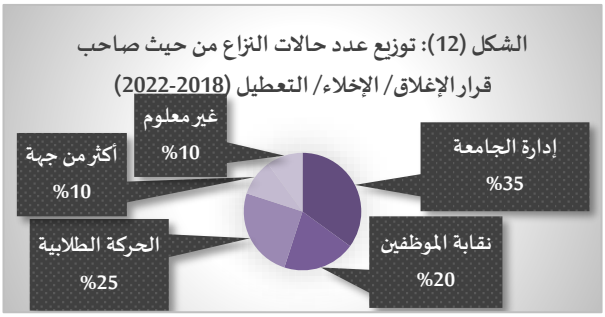

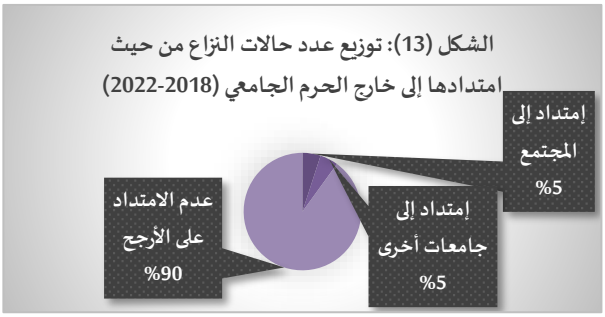

II.3. تصنيف المتدخلين في حل النزاعات في السياق الفلسطيني

على ضوء الاستعراض السابق، يحاول هذا القسم تصنيف المتدخلين إلى فئتي "النظرية": فيما يتعلق بفئة مدافعي حقوق الإنسان، تمثلها في المجتمع مؤسسات حقوق الإنسان (من كيانات قانونية متباينة).[43] أما فئة ممارسي حل النزاعات، فتمثلها مبادرات يشكلها أفراد أو مجموعات من الأفراد غير المنظمين في إطار مؤسسي جامع. أما على مستوى مجال تدخل كل فئة، من حيث نشاطها الأساسي (كقاعدة)، فتعمل الأولى على توثيق الاعتداءات خلال النزاعات التي تكون الحكومة (بمختلف دلالاتها) طرفا فيها. ذلك فيما تعمل الثانية على المبادرة لحل النزاعات العشائرية عادة، والنزاعات النقابية والطلابية أحيانا.

هذا وفيما يلتزم ممارسو حل النزاعات بمجال تدخلهم الأساسي (القاعدة)، إلا أن مدافعي حقوق الإنسان، يتجاوزونه أحيانا من قبيل الاستثناء على القاعدة. ولا سيما فيما يتعلق بالنزاعات الجامعية أو النزاعات المتصلة

[42] يلاحظ في الشكل (13) أن 90% من الحالات اعتبرت على أنها لم تمتد إلى خارج حرم الجامعة. ولكن هذا ليس من قبيل التأكيد، وإنما الترجيح. وذلك في ضوء المعلومات المتوفرة في المصادر المحددة في الملحق رقم (1).

[43] منظمات مجتمع مدني، مثل مؤسسة الحق والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان؛ أو مؤسسات شبه حكومية/ مختلطة، مثل الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.

Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=4680491

اتصالا مباشرا بمجتمع الجامعة. ومن ذلك إقدام بعض مؤسسات حقوق الإنسان على إصدار أوراق موقف أو بيانات للرأي العام حول بعض تلك النزاعات.[44] وهو المسلك الذي أقدمت عليه نقابات ومؤسسات مجتمع مدني أخرى، غير مختصة بحقوق الإنسان.[45] كما شاركت عدة مؤسسات حقوق إنسان، مع مؤسسات مجتمع مدني أخرى، في مبادرات للوساطة لحل بعض الأزمات،[46] متقاربة بذلك مع (ومشاركة لـــ) فئة ممارسي حل النزاعات. هذا وتحاول مؤسسات أخرى، حكومية وحزبية، أن تلعب دور الفئتين.[47] وبذلك، يلاحظ أن ما من خطوط واضحة، في السياق الفلسطيني، تصلح للتصنيف المتدخلين بناء عليها.

وأما على مستوى مجتمع الجامعة، فإنه لا يضم مؤسسات أو هياكل يمكن تصنيفها ضمن فئة مدافعي حقوق الإنسان. فيما بالإمكان اعتبار نقابة الأساتذة والموظفين ضمن فئة ممارسي حل النزاعات، فقط في الحالات التي لا تكون فيها النقابة طرفا في النزاع، مثل النزاعات الطلابية ضد الإدارة. كما يدخل ضمن هذه الفئة المبادرات التي يشكلها أساتذة وموظفين في حل النزاعات الطلابية عموما، وأحيانا في حل النزاعات النقابية ضد الإدارة. والأصل، كما سبق وأشير، أن تلعب عمادة شؤون الطلبة دور وساطة في حل النزاعات الطلابية ضد الإدارة. كما لا يضيرها أن لعبت هذا الدور في النزاعات النقابية، باعتبار تعطيل الدراسة يضر -فيما يضر- بمصلحة الطلبة. وبالتالي، فإن المتدخلين في حل النزاعات على مستوى المجتمع، هم ذاتهم -إلى حد ما- المتدخلين في حل النزاعات في مجتمع الجامعة. تفاصيل هذه التدخلات، بالإمكان ملاحظتها بوضوح أكثر عند تناول تجربة جامعة بيرزيت كحالة دراسية في القسم التالي (III).

[44] من ذلك الأمثلة في الجدول التالي:

الأزمة/ النزاع	المؤسسة	رابط لمطالعة البيان
الإضراب النقابي بجامعة بيرزيت، خريف 2022	الائتلاف الفلسطيني للحقوق الاقتصادية والاجتماعية "عدالة"	https://bit.ly/3CW8BNE
استعمال الحرس الجامعي للعنف في جامعة النجاح، صيف 2022	مؤسسة الحق	https://bit.ly/3lVw9pz
	الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان	https://bit.ly/3ZMGcn4
	المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء "مساواة"	https://bit.ly/3w7scGO
فصل أساتذة من جامعة القدس، ربيع 2021	مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية	https://bit.ly/3XxKSvx
	الجمعية العربية للحريات الاكاديمية	https://bit.ly/3HkG6M7

[45] من ذلك الأمثلة في الجدول التالي:

الأزمة/ النزاع	المؤسسة	رابط لمطالعة البيان
استعمال الحرس الجامعي للعنف في جامعة النجاح، صيف 2022	مركز القدس للدراسات	https://bit.ly/3J43a2W
	التجمع الإسلامي النقابي الفلسطيني "تآلف"	https://bit.ly/3ZW1e2i
فصل أساتذة من جامعة القدس، ربيع 2021	الاتحاد العام لعمال فلسطين	https://bit.ly/3HkG6M7

[46] لعل مثالها الأبرز المبادرة المجتمعية التي شكلت مؤخرا للوساطة في حل أزمة الإضراب النقابي بجامعة بيرزيت، خريف 2022؛ إذ ضمت 20 مؤسسة، منها عدة مؤسسات لحقوق الإنسان، مثل: مؤسسة الحق، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، مركز شمس، مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية "حريات"، مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان. ينظر: سعيد أبو معلا، "مبادرة من 20 مؤسسة مجتمعية لحل أزمة جامعة بيرزيت.. ونقابة العاملين ترد بالإيجاب"، *القدس العربي*، 30 سبتمبر 2022. https://bit.ly/404llu8

[47] من ذلك الأمثلة في الجدول التالي:

الأزمة/ النزاع	المؤسسة	رابط لمطالعة البيان
الإضراب النقابي بجامعة بيرزيت، خريف 2022	وزارة العمل	https://bit.ly/3GMck1d
استعمال الحرس الجامعي للعنف في جامعة النجاح، صيف 2022	حركة المبادرة الوطنية الفلسطينية	https://bit.ly/3iEd4O8
فصل أساتذة من جامعة القدس، ربيع 2021	وزارة التعليم العالي	https://bit.ly/3QSwz1P

Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=4680491

III. حالة دراسية: جامعة بيرزيت

هل تتميز حالة جامعة بيرزيت عن التوصيف العام السابق؟ لا، ونعم! **لا**؛ كونها بالمحصلة النهائية عينة من مجتمع أشمل، تجابه الإشكالات ذاتها التي تواجهها أي جامعة أخرى، ويتدخل في حل النزاعات فيها المتدخلين ذاتهم. **ونعم**؛ إذ لطالما استشعر الباحثين، عند دراستهم لها، بضرورة التأكيد على جملة من السمات التي تميزها إيجابا عن المجتمع أو جامعات أخرى، كالانفتاح الديمقراطي وحرية التعبير عن الرأي وسعة التمثيل السياسي؛ فعلى سبيل المثال، وُصفت بأنها "تشكل نموذجاً، وإن كان استثناءً"، باعتبارها أوجدت "قاعدة حصيفة ومتقدمة في سياق تدشين مؤسسة وطنية متميزة على مدار تاريخها".[48] كما وُصفت الحركة الطلابية فيها "بكونها تعتبر طليعة على الصعيدين النقابي والسياسي"، فيما وُصفت بيئتها بأنها "حاضنة لممارسة الديمقراطية لجميع كتلها الطلابية".[49]

هذين السببين المتناقضين (لا ونعم)، رجحا اختيار جامعة بيرزيت حالة دراسية في هذه الورقة، ويضاف إليهما الاعتبارات التالية: المكان الجغرافي (الوسط)؛ تنوع خلفيات بيئات الطلبة إقليما (شمال وجنوب ووسط) ومجتمعيا (مدينة وقرية مخيم)؛ التغير المستمر في موازين القوى خلال الانتخابات الطلابية. بل ولعل الاعتبار الأهم من كل ما سبق، هو كثرة النزاعات فيها؛ فكما سبق وأشير، أظهرت عينة الدراسة لحالات النزاع في الجامعات الفلسطينية خلال الأعوام الخمسة الأخيرة (الملحق 1)، أن نصفها كان من نصيب جامعة بيرزيت (10 من 20)!

III.1. التحليل الكمي لعينة حالات النزاع في جامعة بيرزيت

وفقا لملحق (1)، بلغت هذه النزاعات ذروتها في الثلث الثالث من عام 2019 (الشكل 14)، وأكثرها من حيث أطراف النزاع، نزاعات طلابية-طلابية، تليها مباشرة النزاعات ضد الإدارة، بالتساوي بين الطلبة والنقابة (الشكل 15). وأما من حيث خليفة النزاع، فأكثرها نزاعات فصائلية حزبية، تبعيا لاتصالها بالنزاعات الطلابية-الطلابية، تليها مباشرة النزعات المتصلة بأزمات مالية وبمعارضة قرارات جامعية، بالتساوي بينهما. والملاحظ أن الجامعة لم تشهد نزاعات على خلفية عشائرية (الشكل 16)، وهذه إيجابية تحسب لمجتمع الجامعة.

الشكل (14): توزيع عدد حالات النزاع في جامعة بيرزيت حسب الزمن (2018-2022)

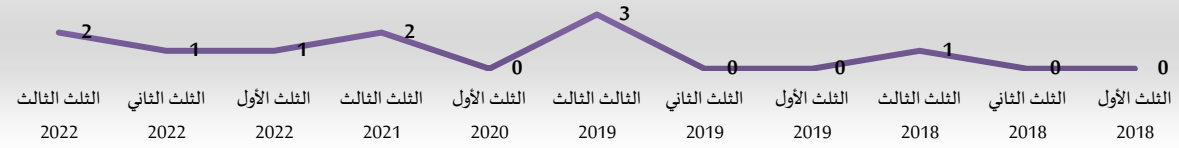

الشكل (15): توزيع عدد حالات النزاع في جامعة بيرزيت من حيث أطر افه (2018-2022)

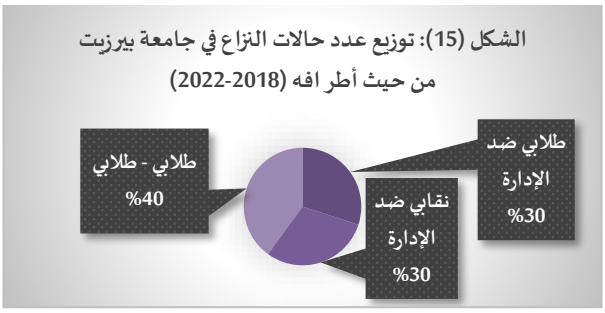

الشكل (16): توزيع عدد حالات النزاع في جامعة بيزريت من حيث خلفيته (2018-2022)

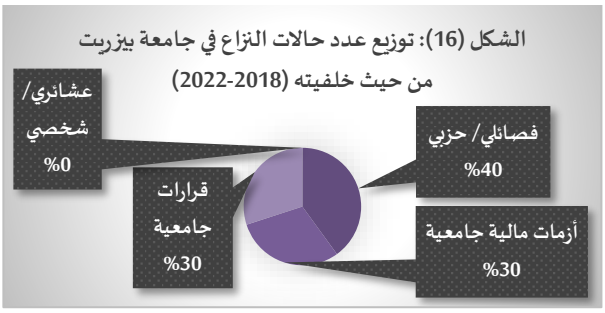

[48] بلال عوض سلامة، "تحديات الحركة الطلابية الفلسطينية: ما بين الواقع والامكانيات"، *المجلة العربية لعلم الاجتماع "إضافات"* (لبنان)، العددان 23-24 (صيف وخريف 2013)، 24.

[49] حنيطي، *الحركة الطلابية*، 121.

Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=4680491

ولما كانت النزاعات ذات الخلفيات المتصلة بمعارضة قرارات جامعية أو تجاه أزمات مالية تتوزع بين صنفين من النزاعات ضد الإدارة (طلابي ضد الإدارة ونقابي ضد الإدارة)؛ يلاحظ أن النزاعات الطلابية انصبت على معارضة قرارات جامعية (الشكل 17)، فيما انصبت النزاعات النقابية حول الأزمات المالية (الشكل 18). وهذا ما يتوافق -إلى حد ما- مع التوصيف العام السابق لعموم الجامعات في العينة.[50]

الشكل (17): توزيع عدد حالات النزاع في جامعة بيرزيت
على خلفية معارضة قرارات جامعية (2018-2022)

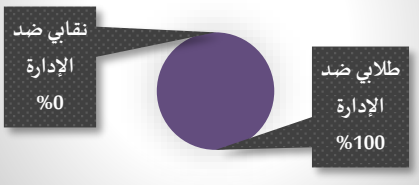

الشكل (18): توزيع عدد حالات النزاع في جامعة بيزريت
على خلفية أزمات مالية (2018-2022)

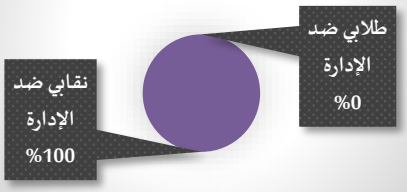

وأخيرا، فيما يتعلق بصاحب قرار الإغلاق/ الإخلاء/ التعطيل، يلاحظ أن إدارة الجامعة هي من اتخذت هذا القرار في أغلب الأحيان، تليها الحركة الطلابية (الشكل 19). وهو ما يتوافق -أيضا- مع التوصيف العام السابق لعموم الجامعات في العينة.

الشكل (19): توزيع عدد حالات النزاع في جامعة بيرزيت من
حيث صاحب قرار الإغلاق/ الإخلاء/ التعطيل (2018-2022)

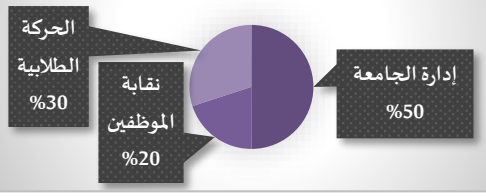

2.III. التحليل النوعي لعينة جزئية مختارة من عينة حالات النزاع في جامعة بيرزيت

في محاولة للتعمق في تجربة جامعة بيرزيت، ولا سيما بخصوص المتدخلين في حل النزاعات، اختيرت **أحدث حالة** من كل صنف لأنواع النزاع الثلاثة من حيث طبيعة أطرافه (الشكل 20):[51]

الشكل (20): عينة حالات النزاع للتحليل النوعي[52]

أحدث نزاع طلابي-طلابي **الحالة (L)**	أحدث نزاع طلابي ضد الإدارة **الحالة (N)**	أحدث نزاع نقابي ضد الإدارة **الحالة (S)**
ديسمبر 2021	يناير-فبراير 2022	أغسطس-أكتوبر 2022
نزاع على خلفية فصائلية، بين حركة الشبيبة الطلابية وكتل طلابية أخرى، إثر إقدام أجهزة الأمن الفلسطيني على اقتحام سكنات طلبة خارج الجامعة، واعتقال طلبة ناشطين سياسيا.	نزاع على خلفية الاعتراض على قرارات عميدة شؤون الطلبة، بصفتها رئيسة لجنة النظام، إثر محاسبتها لقيادات طلابية، عقب إحياء ذكرى انطلاقة فصائل داخل حرم الجامعة، بداعي "العسكرة".	نزاع على خلفية عدم تجاوب الإدارة مع مطالب نقابية، أبرزها تتعلق بمطالب مالية (تطبيق اتفاق الكادر)، إضافة إلى قضايا متصلة بالتأمين الصحي والأمن الوظيفي ومستوى التعليم وغيرها.

[50] هنا، لا بد من تسجيل ملاحظة بأن النزاعات النقابية ضد الإدارة، وإن كان يطغى عليها الأبعاد المالية، إلا أنها عادة ما تشمل الاعتراض على قرارات إدارية، سواء تلك المتعلقة بالأزمة المالية ذاتها، أو مسائل أخرى مستقلة عنها. من ذلك الحالة (S) التي سيجري تناولها تاليا.
[51] شكليا، الحالة (T) هي الأحدث، ولكن في الواقع، هذه الحالة تبعية ومتصلة اتصال مباشر بحالة أصلية، وهي الحالة (S). لذلك، جرى اعتمادها.
[52] رموز الحالات الظاهرة في الشكل والبيانات الواردة فيه، بالإحالة إلى الملحق (1).

Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=4680491

من حيث المدة، كان النزاع الطلابي ضد الإدارة هو الأطول، ولكن ليس بفارق كبير عن النزاع النقابي ضد الإدارة (الشكل 21).[53]

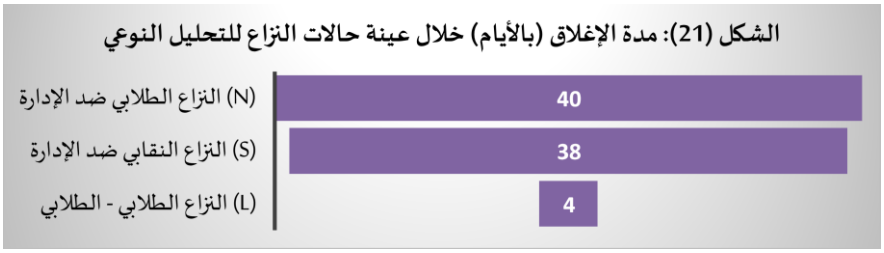

وأما فيما يتعلق بالمتدخلين في محاولة حل هذه النزاعات (الشكل 22)، فقد بادرت إدارة الجامعة لحل النزاع الطلابي-الطلابي (كونها ليست طرفا فيه)، بمشاركة "جهات مجتمعة ذات صلة"، وفقا لتعبير ممثل إدارة الجامعة في تصريح صحفي، دون تحديد لتلك الجهات.[54] ولكن في ضوء خلفية هذا النزاع (فصائلي واعتقالات سياسية)، يفترض أنه كان من بينها متدخلين من الفصائل، وربما أيضا من المؤسسة الأمنية. في المقابل، هذه "الجهات المجتمعية" تتضح أكثر في حالتي النزاع الأخريين. فإضافة إلى تدخل نقابة أساتذة وموظفي الجامعة في حل النزاع الطلابي ضد الإدارة، لتكن في المحصلة هي "الضامن" لاتفاق إنهاء الأزمة،[55] تدخلت عدة مؤسسات أخرى.

الشكل (22): المبادرين لحل النزاع خلال عينة حالات النزاع للتحليل النوعي[56]

[53] جرى احتساب عدد الأيام ما بين تاريخ إعلان الإغلاق/ الإخلاء/ التعطيل، وتاريخ انتهاء الأزمة التي تسببت بذلك. مع العلم أن العودة إلى استئناف الدراسة كانت أبعد: بعد يومين في حالة النزاع (N)، وخمسة أيام في حالة النزاع (S). وبالتالي، عمليا، فإن حالتي النزاع نتجت عنهما تعطيل بالقدر ذاته تقريبا. هذا وقد استقيت المعلومات الخاصة بهذا الشكل من المصادر الموضحة في الجدول التالي:

رمز الحالة	بدء الحالة		انتهاء الحالة	
	التاريخ	رابط المصدر	التاريخ	رابط المصدر
L	3 ديسمبر 2021	https://bit.ly/3VFCyI7	7 ديسمبر 2021	https://bit.ly/3HOdqtZ
N	3 يناير 2022	https://bit.ly/3jMoYFV	12 فبراير 2022	https://bit.ly/3jKRpEs
S	28 أغسطس 2022	https://bit.ly/3I5zMIL	5 أكتوبر 2022	https://bit.ly/3HLwfOd

[54] ينظر: محمد غفري، "أزمة بين كتل طلابية والشبيبة الفتحاوية في جامعة بيرزيت بسبب الاعتقال السياسي"، *فلسطين ULTRA*، 4 ديسمبر 2021. https://bit.ly/3XlNA65

[55] إذ وقعت بهذه الصفحة على الاتفاق المبرم بين إدارة الجامعة وممثلي الطلبة. ينظر نسخة من هذا الاتفاق، نشرتها صفحة "اتحاد نقابة أساتذة وموظفي الجامعات الفلسطينية" عبر فيسبوك، من خلال الرابط: https://bit.ly/3DVfxv0. في سياق متصل، حول الإشادة بدور النقابة في مجتمع الجامعة، بما في ذلك دعم مواقف الحركة الطلابية أحيانا، ينظر: حنيطي، *الحركة الطلابية*، 122-123.

[56] استقيت المعلومات الخاصة بهذا الشكل، والشرح المرافق له، من المصادر التالية: الحالة (L): https://bit.ly/3XlNA65. الحالة (N): https://bit.ly/3Yh2ax0 | https://bit.ly/40JCZF1 | https://bit.ly/3lmGlOh | https://bit.ly/3YEyA4F | https://bit.ly/3l9rrdV. الحالة (S): https://bit.ly/404llu8 | https://bit.ly/3CW8BNE | https://bit.ly/3Xxeita | https://bit.ly/3GMck1d | https://bit.ly/3Yy94hd

Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=4680491

أشير في موضع سابق (القسم 3.II) لجهود بعض المؤسسات في الوساطة لحل النزاعات، في معرض إظهار عدم وجود حدود فاصلة بين مدافعي حقوق الإنسان وممارسي حل النزاعات، مع الإشارة لجملة من الأمثلة من عدة جامعات. أما هنا، فيجري التركيز على دراسة المتدخلين في عينة التحليل الموضوعي.[57] من بين هؤلاء المتدخلين، تبرز الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، كمتدخل في كلا النزاعين، وعدة مؤسسات حقوق إنسان أخرى، كمتدخلين في النزاع النقابي ضد الإدارة، إلى جانب عدة مؤسسات أخرى (الشكل 23).

الشكل (23): المبادرين لحل النزاع النقابي ضد الإدارة ضمن عينة حالات النزاع للتحليل النوعي[58]

ست مؤسسات حقوق إنسان (على الأقل)[59] شاركت في هذه المبادرة التي قادتها إحداها (الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان). وقد قامت هذه المبادرة وعملت وفقا لمنطلقات فئة ممارسي حل النزاعات، وليس فئة مدافعي حقوق الإنسان (ينظر الملحق 2).

3.III. تقييم آلية عمل المتدخلين في حل النزاعات في جامعة بيرزيت

لإجراء هذا التقييم، جرى تنظيم لقاء مجموعة بؤرية بمشاركة ممثلين عن جهات المجتمع المدني المتدخلة في حل النزاعات من خارج مجتمع الجامعة. وقد جرى استهلال هذا اللقاء بتقديم عرض مختصر لهذه الورقة المفاهيمية، تلاها تقديم ملاحظات نقدية -من طرف خبير وطني في حل النزاعات- حول آلية عمل المتدخلين في حل النزاعات الموصوفة في الأشكال (20، 22، 23) السابقة، ولا سيما الحالة (S). وذلك قبل الاستماع إلى مداخلات ممثلي تلك الجهات حول تجربتهم في هذه الحالة، ثم التعقيب عليها من طرف الخبير، ونقاشهم حولها.[60]

[57] لا بل وتحديدا حالتي النزاع ضد الإدارة، لعدم وجود معلومات منشورة حول حالة النزاع الطلابي-الطلابي.
[58] استقيت المعلومات الخاصة بهذا الشكل، من المصادر ذاتها المشار لها في الحاشية المرافقة للشكل السابق، بخصوص الحالة (S).
[59] إذ قد تأخذ مفهوما إحدى (أو أكثر) المؤسسات المصنفة في الشكل "منظمات أهلية غير ربحية".
[60] عقد اللقاء في 25 سبتمبر 2023 عبر "Zoom"، ويظهر الجدول التالي المشاركين في المجموعة البؤرية (مع حفظ الألقاب):

المشارك	الجهة/ الصفة
محمد هادية	خبير في حل النزاعات، مؤسس ورئيس مجلس إدارة مؤسسة آكت لحل النزاعات.
عمار دويك	المدير العام للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.
جهاد حرب	ممثل عدة مؤسسات مجتمع مدني في لجنة الوساطة المجتمعية المتدخلة في الحالة (S).

كان من المخطط أن يشارك في اللقاء ممثلين عن مجتمع الجامعة (الإدارة، نقابة الأساتذة والموظفين، عمادة شؤون الطلبة، الحركة الطلابية)، إلا أن موعد اللقاء المخطط له مسبقا تصادف مع اقتحام قوات الاحتلال للحرم الجامعي واعتقال بعض الطلبة.

Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=4680491

كانت الملاحظة الأساسية للخبير حول آلية عمل تلك الجهات بأنها لا تقوم بالوساطة أو حل النزاعات بالمعنى الدقيق لها، بل هي جهود -رغم حسن نوايا القائمين عليها- تتسم بالارتجال، وتقوم على اعتبارات التأثير الشخصي للقائمين عليها، وأقرب لما هو متعارف عليه في اللهجة الفلسطينية الدارجة بـــ"المونة". في المقابل، فإن الجهات المجتمعية الفلسطينية التي تتقارب أكثر مع أساليب الوساطة وحل النزاعات هي التي تعمل في مجال الإصلاح العشائري، وكان الملاحظ -على مستوى جامعة بيرزيت بالأخص- أنها لا تتدخل في حل النزاعات الجامعية، بل غالبا ما تكون التدخلات من خارج مجتمع الجامعة من طرف مؤسسات مجتمع مدني، يرافقها أحيانا مؤسسات أو ممثلين للقطاع الخاص. وعليه، كان السؤال المفتاحي: هل الدور الذي قامت به مؤسسات المجتمع المدني كان فعالا في حل النزاعات أم غلب عليه الدور أو الحضور الصوري؟

بعد عرض كل ممثل لتجربة عمله في جهود الوساطة لحل النزاعات الجامعية (ولا سيما الحالة S)، وبعد الإقرار بعدم نجاح التجربة، قدما مجموعة من الاستخلاصات حول تلك التجربة، أبرزها:

- التدخل في الأزمات الجامعية أصعب بكثير من أزمات أكبر حجما من حيث عدد المتضررين منها/ المشاركين فيها، كأزمة معلمي المدارس. وذلك بسبب تعقيد شبكة العلاقات في حرم الجامعة (دويك). وفي العادة يكون تدخل مؤسسات المجتمع المدني فيها بالصدفة و/أو بناء على تمني/ دعوة أحد الأطراف (دويك وحرب)، وهو ما يجعل الطرف الآخر ينظر بعين الريبة للتدخل (دويك). في المقابل، فإن التدخل في حل نزاعات مجتمعية أخرى، كأزمة الأطباء (2021) ومعلمي المدارس (2022) كان بناء على رغبة وحث جميع الأطراف (دويك). وقد يكون ذلك مرتبط بأن التعامل مع النخبة المثقفة (كأساتذة الجامعات وإداراتها) يكون أكثر حدية من التعامل مع عامة الناس (حرب).
- كان من شأن كثرة المتدخلين في حل النزاع أن تضر بعملية حل النزاع بشكل كبير (دويك وحرب)، ولا سيما أن هذه سعة المتدخلين هذه تفتح المجال أكثر لحصول خروقات كعدم احترام السرية خلال العملية، ووجود حالات فردية لتضارب المصالح، طمعا باستمالة اهتمام أحد الأطراف ولا سيما إدارة الجامعة (حرب). كما أن لرجال الأعمال طرق وفلسفة أخرى في التعامل مع حل النزاعات (حرب). وبالتالي، كان من الأفضل لو اقتصرت جهات التدخل على مؤسسات المجتمع المدني (حرب ودويك).

في تعقيبه على مداخلتي الممثلين، قدم الخبير جملة من الملاحظات، أبرزها: غياب التحضير المسبق والكافي لعملية الوساطة، بما أسهم في إضعاف فرص نجاح العملية برمتها؛ عدم الإقدام على تقييم كل تجربة بعد انتهاء حالة الأزمة، بما فتح المجال لتكرار الأخطاء ذاتها في وساطات تالية؛ وعدم اختيار الشركاء المناسبين لخوض عملية الوساطة، بما أضعف عمل الفريق وعزز العمل الفردي الذي قد يقود إلى تضارب المصالح بالنزعة نحو تحقيق مصالح شخصية. وبالتالي هي جهود وساطة بالفطرة القائمة على حسن النوايا، وليس بناء على احتراف في الوساطة وحل النزاعات، الذي يتطلب الالتزام بأربعة مبادئ تميز ممارسو حل النزاعات عن مدافعي حقوق الإنسان: السرية؛ الحياد؛ تقرير المصير لأطراف النزاع (المتفاوضين) وليس المتدخلين في حله (ميسري التفاوض)؛ الطوعية بعدم إجبار أطراف النزاع أو المساهمين في حله بالاستمرار في عملية حل النزاع. وكان الملاحظ من مداخلتي الممثلين أن هنالك اختراقات حصلت بخصوص المبادئ الثلاثة الأولى على الأقل.

وبذلك، تصل الورقة -وفي حدود مطالعة التدخل لحل النزاع في الحالة (S)- إلى استنتاج مفاده أن جهود التدخل تلك لا تقوم على مبادئ ومعايير الممارسة المحترفة لحل النزاع. وهو ما يعزز الحاجة إلى وجود آلية وساطة محترفة، ناهيك عن إشاعة ثقافة الوساطة وحل النزاعات في مجتمع الجامعة الفلسطينية.

Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=4680491

IV. الخلاصة

كما أشير في بداية الورقة، فقد تداعت المؤسسات الشريكة لإطلاق المشروع موضوع هذه الورقة، لاقتراح حلول عملية، يكون مجتمع الجامعة ولا سيما الطلبة أنفسهم محركها وضامنها. ولما كان الرهان في ذلك على الطلبة، جرى استطلاع آراء عينة من طلبة جامعة بيرزيت، بتنظيم ورشتي عمل،[61] حول إنشاء آلية داخلية لحل النزاعات، ممثلة بنادي طلابي للوساطة؛ إذ طرح على الطلبة، خلال الورشتين، السؤال التالي لتحفيز النقاش: برأيك، في حال إنشاء الجامعات الفلسطينية، أو جامعة بيرزيت بشكل خاص، آلية داخلية مستقلة لحل النزاعات المستقبلية، مثل "نادي وساطة طلابي"، يتولى من خلالها الطلبة قيادة حل النزاعات بعد تدريبهم وتأهيلهم، فإلى أي مدى بالإمكان الرهان على نجاح هذه الآلية؟ وما رأيك بها؟

فيما كانت غالبية مداخلات الطلبة حماسية تجاه المقترح، إلا أن بعض الطلبة أثاروا تخوفات ذات صلة بالتحديات التي قد تواجه عمل هذه الآلية، كنظرة أطراف النزاع لشرعيتها ومدى تقبل الحركة الطلابية المسيسة/ الحزبية لها من حيث المبدأ، وفي التعامل معها تاليا، ولا سيما في ضوء تعامل كثير من مكونات تلك الحركة مع أية مكونات طلابية جديدة باعتبارها منافس أو بديل لها، تسعى إدارات الجامعة لترسيخه. وفي الحقيقة هي تخوفات مشروعة، إذ أن الحركة الطلابية المسيسة ترى في مكونات طلابية أخرى، كنوادي الكليات (نشاط طلابي نقابي)، مهددا لها، فتسعى جاهدة لجعلها بوابات خلفية لها.[62] التخوفات ذاتها، انعكست أيضا في مداخلات الطلبة المشكلين للنواة الأولى لهذه الآلية، سواء خلال المخيم التدريبي الذي استهدفهم،[63] أو مشاركتهم في "مؤتمر الوساطة الدولي الثاني".[64]

كما جرت إثارة السؤال/ المسألة خلال لقاء المجموعة البؤرية سابق الإشارة، ولاقت الآلية استحسان ممثلي الجهات المشاركة في اللقاء، ولا سيما من مدخل إشاعة ثقافة الوساطة وحل النزاع بين الطلبة ومختلف مكونات مجتمع الجامعة؛ إذ كان الملاحظ أن عدد ممن تدخلوا في حل النزاعات الجامعية في حالة جامعة بيرزيت هم من خريجيها السابقين، وبالتالي فإن العمل تنمية مهارات الطلبة الحاليين من شأنه -على الأقل- أن ينتج أجيالا من الوسطاء الذين سيدخلون في حل نزاعات جامعية مستقبلية.

وعليه، فإن الورقة تخلص إلى التوصية باستمرار العمل على هذه الآلية، ولا سيما في ضوء تقييم جهود الوساطة الخارجية. ولكن التصور الحالي لهذه الآلية يبقى مفتوحا للتطوير، حاليا وفي المستقبل، بناء على قرار المشتركين فيها (الطلبة) والمشرفين عليها (عمادة شؤون الطلبة)؛ كأن يجري التوجه نحو توسيعها بضم ممثلين عن فئات أخرى من مجتمع الجامعة (الإدارة و/أو نقابة الأساتذة والموظفين و/أو مجلس الطلبة و/أو أمين المظالم). وفي جميع الأحوال، فإن الشركاء في هذا المشروع، وإن كانوا قدموا تدريبا أساسيا للمشتركين في هذه الآلية، وعلى استعداد لمتابعة نشاطاتهم (بناء على طلب منهم)، إلا أن ليس باستطاعتهم ضمان الاستمرارية، في ضوء طبيعة العنصر البشري المتغير (طلبة اليوم – خريجيون غدا)، ولا سيما من خلال اضطلاعهم بتدريب أجيال جديدة. وبناء عليه، فإن على المشاركين في الآلية والمشرفين عليها مأسسة نظام تدريب مستمر على مهارات الوساطة وحل النزاع.

[61] وفقا للتفاصيل التالية:

الورشة	طبيعتها	تخصصات الطلبة المشاركين	عددهم	تاريخ الورشة	الخبر عبر موقع جامعة بيرزيت
الأولى	ضيقة تجريبية	علم اجتماع	20	8 يوليو 2023	https://bit.ly/3qVE4wu
الثانية	موسعة أساسية	قانون، علوم سياسية، إدارة عامة	200	21 أغسطس 2023	https://bit.ly/45uOa6y

[62] ينظر: توام، "الحركة الطلابية الفلسطينية"، 94-95.

[63] نظمها الشركاء بالتعاون مع عمادة شؤون الطلبة، أريحا في 10-12 أغسطس 2023. ينظر خبر عبر موقع الجامعة: https://bit.ly/45AsmX9

[64] نظمه الشركاء بالتعاون مع عمادة شؤون الطلبة، رام الله في 29 أغسطس 2023. ينظر خبر عبر موقع الجامعة: https://bit.ly/46iuAL0

Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=4680491

قائمة المراجع[65]

- تراكي، ليزا، وآخرون. *القضاء غير النظامي: سيادة القانون وحل النزاعات في فلسطين*. بيرزيت: معهد الحقوق بجامعة بيرزيت، 2006.
- بدير، نوار، وأشرف أبوحية ومنال الجعبة. *محطات القضاء الفلسطيني: تشخيص لإشكاليات وحلول مقترحة*. رام الله: مؤسسة الحق، 2021.
- توام، رشاد. "الحركة الطلابية الفلسطينية: الكاريزما المأزومة والمؤسساتية الضائعة"، *مجلة سياسات* (فلسطين)، عدد 13-14 (2010).
- جرادات، إدريس محمد. *الصلح العشائري وحل النزاعات في فلسطين*، دائرة المعارف الفلسطينية – سلسلة التراث الشعبي الفلسطيني "من الخابية" (3). نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2014.
- حنيطي، أحمد. *الحركة الطلابية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة*، سلسلة القضية الفلسطينية- آفاق المستقبل (12). بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2021.
- خليل، عاصم. "التعددية القانونية كمدخل لفهم الظواهر القانونية في فلسطين: القضاء العشائري كحالة دراسية"، *مجلة الحقوق* (الكويت)، مجلد 43، عدد 3 (سبتمبر 2019).
- رحال، عمر. "الحركة الطلابية الفلسطينية وقيم المواطنة والانتماء والهوية الوطنية: والأدوار المستقبلية"، *مجلة المواطنة*، عدد 1 (مارس 2022).
- رحال، عمر. "الحركة الطلابية الفلسطينية: إشكالية الفكر والممارسة وجدلية السلم الأهلي"، دراسة مقدمة إلى المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتمية "REFORM"، 2020. متوفرة عبر الرابط: https://bit.ly/3K0FNYJ
- السقا، أباهر. "قراءة في حالة العلوم الاجتماعية في الجامعات الفلسطينية"، في: *التحديات المركبة أمام الجامعات الفلسطينية: هل من مخرج؟*. بيرزيت: معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان، 2019.
- سلامة، بلال عوض. "تحديات الحركة الطلابية الفلسطينية: ما بين الواقع والامكانيات"، *المجلة العربية لعلم الاجتماع "إضافات"* (لبنان)، العددان 23-24 (صيف وخريف 2013).
- غياظة، عماد. *الحركة الطلابية الفلسطينية: الممارسة والفاعلية*. رام الله: مواطن – المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2000.
- فانون، فرانز. *معذبو الأرض*، ط2، ترجمة: سامي الدروبي وجمال الأتاسي. القاهرة: مدارات للأبحاث والنشر، 2015.
- القرالة، علي. *مواجهة ظاهرة العنف في المدارس والجامعات*. عمان: دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع، 2011.
- Babbitt, Eileen. "Conflict Resolution and Human Rights in Peacebuilding: Exploring the Tensions", UN Chronicle. https://bit.ly/3JMElsR
- Fuentes-Julio, Claudia, and Raslan Ibrahim, "A Human Rights Approach to Conflict Resolution", *Ethics and International Affairs*, 9 September 2019. https://bit.ly/3RFRplG;
- Hannum, Hurst. "Human Rights in Conflict Resolution: The Role of the Office of the High Commissioner for Human Rights in UN Peacemaking and Peacebuilding", *Human Rights Quarterly*, Vol. 28 (2006).
- Hassan, Zaha, and Yousef Munayyer, "Approaching Peace: Centering Rights in Israel-Palestine Conflict Resolution", Carnegie Endowment, 29 April 2021. https://bit.ly/3HXRnSF
- Lutz, Ellen L., Eileen F. Babbitt, and Hurst Hannum. "Human Rights and Conflict Resolution from the Practitioners' Perspectives", *The Fletcher forum of world affairs*, Vol. 271:1 (2003).

[65] لا تتضمن هذه القائمة المصادر، من قبيل الأخبار والمقالات الصحفية؛ إذ اكتفي بإيرادها في الملحق (1)، أو ضمن حواشي الورقة.

Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=4680491

الملاحق

Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=4680491

ملحق (1): حالات نزاع نتج عنها إغلاق الجامعات و/أو إخلائها و/أو تعطيل الدوام فيها (2018-2022)[1]

الجامعة[2]	طبيعة النزاع من حيث أطرافه				طبيعة النزاع من حيث خلفيته					عنف فيزيائي		تدخل عنفي لأجهزة الأمن	متخذ قرار الإغلاق/ الإخلاء/ التعطيل				امتداد النزاع		إقليم الجامعة[3]	السنوات[4] (السنة مقسمة إلى ثلاثة أثلاث)[5]											
	طلابي ضد الإدارة	نقابي ضد الإدارة	طلابي - طلابي	أخرى	فصائلي/ حزبي	عشائري/ شخصي	معارضة قرارات حكومية	أزمات مالية جامعية	معارضة قرارات جامعية	تجاه البشر	تجاه الممتلكات		إدارة الجامعة	نقابة الموظفين	الحركة الطلابية	غير معلوم	إلى جامعات أخرى	إلى المجتمع		2018			2019			2020	2021	2022		
																				1	2	3	1	2	3	1	1	2	3
جامعة الأزهر				*	*					*		*				*			ق					G					
		*							*					*					ق				C						
جامعة بيت لحم	*							*					*						ح			B							
		*						*					*						ح									P	
جامعة بيرزيت[6]			*		*					*		*	*						و			A							
			*		*					*			*						و		D									
	*								*						*				و	E										
	*								*						*				و	F										
			*		*					*			*						و					J					
			*		*								*						و					L					
	*								*						*				و						N					
		*						*						*					و									Q		
		*						*					*						و										S	
		*						*						*					و										T	
جامعة الخليل			*			*					*	*			*		*		ح					K					
الجامعة العربية الأمريكية			*			*					*	*	*		*			*	ش					M					
جامعة فلسطين التقنية			*		*					*		*							و					H					
جامعة القدس				*		*						*	*		*				و					I					
جامعة القدس المفتوحة	*								*						*				ش										R
جامعة النجاح الوطنية	*								*	*		*	*		*				ش									O	

Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=4680491

حواشي الملحق (1):

[1] يعرض هذا الملحق 20 حالة، لا تشكل بالضرورة رقم إحصائي؛ إذ جرى الاستناد في استقاء البيانات المتصلة بهذه الحالات على ما هو متوفر من أخبار عبر شبكة الانترنت (في حدود تاريخ الاسترجاع: 4-14 يناير 2023).

[2] جرى ترتيب أسماء الجامعات "أبتثيا". وهي تقتصر على 9 جامعات فقط، ليس من قبيل القرار أو الاختيار، وإنما صلة بمحدودية المعلومات المتوفرة عبر شبكة الانترنت.

[3] قطاع غزة (ق)، جنوب الضفة (ج)، وسط الضفة (و)، شمال الضفة (ش). وفي حالة الجامعات التي لديها أكثر من فرع، أشير لإقليم الفرع الذي حصل فيه النزاع.

[4] تخلل هذه الفترة التحول إلى نظام التدريس عن بعد، ضمن إجراءات الحد من انتشار فايروس كورونا، التي استمرت نحو 18 شهرا (مارس 2020-أغسطس 2021). وفي غالب الوقت كانت الجامعات مغلقة. وهنا لا بد من التأكيد على مسألتين: الأولى، إن هذا الإغلاق يخرج عن نطاق الإغلاق الذي تعنى به هذه الورقة، كونه ليس نتيجة نزاع. أما المسألة الثانية، فهو عدم حدوث حالات نزاع داخل الحرم الجامعي تسببت بإغلاقه، كونه مغلقا بالأساس. ولذلك، لا يظهر سوى الثلث الأول من سنة 2020، والثلث الثالث من سنة 2021. ولكن استثناء تلك الفترة من هذا الملحق لا يعني استثنائها أيضا في عموم الورقة؛ إذ شهدت هذه الفترة حالات نزاع أخرى، اتصلت في الغالب على الاحتجاجات المتصلة بنظام التعليم عن بعد.

[5] كل ثلث يساوي أربعة أشهر: الثلث الأول (يناير وفبراير ومارس وإبريل)، الثلث الثاني (مايو ويونيو ويوليو وأغسطس)، الثلث الثالث (سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر وديسمبر). وتمثل الحروف الإنجليزية في هذا الجدول رموزا محددة للحالات. ويوثق الجدول التالي روابط مصادر هذه الحالات (الأخبار). وبالإمكان الاطلاع على المصادر إما من خلال الرابط التشعبي المضمن في الأحرف أعلاه (لمن يطالع نسخة إلكترونية من الملحق/ الدراسة)، أو الروابط في الجدول التالي (سواء من يطالع نسخة إلكترونية أو ورقية):

روابط مصادر أخبار الحالات	A	https://bit.ly/3QqMjJb	F	https://bit.ly/3GEgU2H	K	https://bit.ly/3Cjv9aF	P	https://bit.ly/3XhE84r
	B	https://bit.ly/3QTGBjy	G	https://bit.ly/3jASAFQ	L	https://bit.ly/3VFCyI7	Q	https://bit.ly/3jDPwZz
	C	https://bit.ly/3jSVru8	H	https://bit.ly/3ImE5zS	M	https://bit.ly/3Ch63JC	R	https://bit.ly/3QaRBbz
	D	https://bit.ly/3GAeotl	I	https://bit.ly/3vxnFwU	N	https://bit.ly/3vzvxOp	S	https://bit.ly/3QabU95
	E	https://bit.ly/3ibmiRt	J	https://bit.ly/3jIk2BG	O	https://bit.ly/3i30zeH	T	https://bit.ly/3QcQUP5

[6] الحالة الدراسية في الورقة (القسم III). وقد جرى تمييز حالتها بإطار سميك. كما جرى تمييز الحالات التي جرى تناولها في التحليل الموضوعي بالتشديد (bold) على رموزها.

Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=4680491

ملحق (2): مقارنة بين مقاربتي عمل ناشطي حل النزاعات وناشطي حقوق الإنسان[1]

محاور المقارنة		ناشطي حل النزاعات	ناشطي حقوق الإنسان	ص
الأهداف	على المدى القصير	إنهاء العنف، والحد من الخسائر، وتقليل المعاناة في أسرع وقت ممكن.		173
		مساعدة أطراف النزاع على التحرك نحو تسوية ترضي مصالحهم، مع الحد من مستوى العنف، من خلال مساعدتهم في إعادة تقييم استراتيجياتهم واعتماد سلوكيات تفاوضية بناءة.	الضغط على الأطراف لإنهاء الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان وضمان محاسبة المسؤولين عنها.	173-176
	على المدى الطويل	ضمان عدم تكرار العنف، واحترام حقوق كل إنسان دون تمييز.		173
		تسهيل أدوات حل النزاع وتحسين العلاقات بين الأطراف، لتحقيق أكبر قدر ممكن من القدرات الشخصية والمؤسسية لحل الصراع المستقبلي دون تحوله إلى عنف.	خلق ثقافة عالمية لحماية حقوق الإنسان من خلال العمل على توسيع القانون الدولي الإنساني.	179
خلفية الناشطين		من مجالات متعددة كالعلوم الاجتماعية والصحية وغيرها الكثير. ولا توجد معايير مقننة تربط الممارسين معاً.	من خلفية قانونية عادة. وتعتمد على معايير وقواعد مقننة تربط ممارسيها معاً.	174-177
الموقف من العنف		مقت العنف، مع الاعتراف بكون الصراع أمر طبيعي.	أكثر قبولاً للنزاع العنيف، ولا يتخذون موقف تجاه شرعية النزاع/ الصراع، كون القانون الدولي لا يحظر الحرب، بل يقوم بتنظيمها للحد من آثارها.	179-180
منهجية العمل		التسوية والتفاوض والدبلوماسية لضمان الحد الأدنى من الخسائر؛ التركيز على وقف النزاع، وعدم التعويل على أهمية حقوق الأنسان في نجاح العمل وإلقاء اللوم على أحد، كون الصراع أمر طبيعي.	التشهير والدعاية السلبية والإدانة القضائية للمجرمين، مما يزيد فرص تحسين حقوق الإنسان بعيداً عن التفاوض، ويقللون من قيمة الضغوط التي يعمل بها الأشخاص من أجل الحد الفوري للخسائر في الأرواح.	173
أدوات العمل		الاعتماد على مبادئ: المشاركة، الشمول، التمكين، المعنى الثقافي، الإنصاف. بالإضافة إلى إتباع المسارات الآتية: المسار (1)، المسار الواحد والنصف، والمسار (2).	تشكيل المنظمات، توثيق الانتهاكات من خلال التقارير المنشورة، بهدف التأثير في السلوك، والضغط على منتهكي حقوق الإنسان، ومحاكمتهم أمام القضاء.	177-178
الأهداف والقيم	الحياد والاستقلالية	الحياد الفعلي والمتصور يتمتعان بنفس الأهمية. ويعرف الحياد على أنه قدرة المتدخل على أن يكون عادلاً، مع الحفاظ على علاقة غير منحازة مع كل من أطراف النزاع.	يعرف على أنه الاستقلال عن جميع الحكومات وعن جميع وجهات النظر السياسية أو الدينية الحزبية. ويعتبر كل من الحياد الفعلي، وظهور الحياد أمران حاسمان بالنسبة إلى ناشطي حقوق الإنسان.	180-184
	الحساسية الثقافية	على الرغم من أن الصراع قد يكون عالمياً، إلا أن كل ثقافة تبتكر عملياتها الخاصة للتعامل معها، وغالباً ما يعتمد التدخل الناجح على معرفة واحترام ثقافة الأشخاص الذين يعمل معهم.	تبدأ من خلال التأكد من أن متقصي الحقائق مدركين لذلك، ومرتاحين مع المعايير الثقافية للأماكن التي يبحثون فيها. والميل إلى التحلي بالصبر والرحمة تجاه مخبريهم.	
	المشاركة في العملية	تتبنى الدراسة فكرة أن أكثر عمليات التفاوض واتخاذ القرار فعالية هي تلك التي يشارك فيها الأطراف التي لهم مصلحة مباشرة في النتيجة.		
		يعتمد ناشطي هذه نظرية، على مبدأ المشاركة الذي يتطلب مشاركة أصحاب المصلحة لحل النزاع، حيث يعتبرونه مبدأ إيجابي ومهم لحل النزاع/ الصراع.	عندما يتم حظر الوسائل الداخلية/ المحلية لحماية حقوق الإنسان، تتبنى NGOs المعنية بحقوق الإنسان في أنشطتها دور المنظمات الحكومية المحلية من أجل حماية حقوق الإنسان.	

[1] تلخيص لأبرز ما جاء في مقالة: Lutz, Babbitt, & Hannum, "Human Rights and Conflict Resolution". وقد أشير في العمود الأخير (ص) لأرقام الصفحات، لغايات التوسع لمن يرغب بذلك.

Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=4680491

محاور المقارنة		ناشطي حل النزاعات	ناشطي حقوق الإنسان	ص
المشكلة وطريقة حلها		كيفية تحقيق التوازن بين الأهداف قصيرة المدى والأهداف طويلة المدى.		184
		يمهدون الطريق لنزاع مستقبلي إذا ما شجعوا على الحل السريع لإنهاء العنف، ولكن إذا ما تبنوا الاستجابة طويلة المدى، فسيستمر الصرف في إزهاق الأرواح وزيادة فرص المعاناة عند الناس.	صقلت مهاراتهم للاستجابة للاحتياجات قصيرة الأجل، ولكن ليس لديهم خبرة كبيرة في تطبيق الحلول طويلة الأجل لتصحيح القضايا الأساسية.	
الأساليب المستخدمة في مراحل النزاع	قبل النزاع	يعتقدون أن الوقاية هي أفضل نهج للنزاع العنيف أو لمنع انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع.		184-188
		يشجعون على الحوار من باب الوقاية.	تقصي الحقائق حول الانتهاكات، وتوثيقها ونشرها من خلال تقارير.	
	أثناء النزاع	جهود الوساطاء، وتعزيز التحالفات عبر خطوط النزاع وخلق المؤسسات والهياكل التي يمكن لها أن تمنع التصعيد.	المساعدة من خلال التوسط لإنهاء العنف/ النزاع.	
	بعد النزاع	الانخراط في العملية من أجل إنهاء النزاع.	توثيق الانتهاكات والضغط على الحكومات لمحاسبة المسؤولين عنها.	
التوتر فيما بينهم	أثناء النزاع	مساعدة أطراف النزاع الرئيسين على الانخراط في العملية لإنهاء العنف.	تقصي الحقائق والدعوة لحماية أرواح المدنيين وحقوقهم الأخرى.	188-192
	بعد النزاع	التركيز على المصالحة أو التعايش السلمي بين الأطراف المتحاربة سابقاً.	التركيز على العدالة بالنسبة للجرائم الماضية.	
	بالمحصلة	المساعدة مقابل الحماية، وكذلك المصالحة مقابل العدالة، خلقت حالة التوتر بين هؤلاء الناشطين		
*** الخلاصة ***		مجالات حقوق الإنسان وحل النزاعات مترابطة، ويجب أن تعمل بطريقة متكاملة، وأن تتعلم من بعضها البعض. وهذا لا يعني الدمج بين الحقلين. بل على العكس من ذلك، تكمن قوتهم في أنهم منفصلون، وأنهم يعالجون المشاكل من وجهات نظر مختلفة، ولكن يحتاجون إلى فهم بعضهم البعض والتعلم من بعضهم البعض، والعمل معاً بشكل أفضل؛ مما يساهم في إنهاء العنف وضمان عدم تكراره بشكل فعال، وتحقيق السلام المستدام.		192

Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=4680491

جمعية القانونيين الفلسطينيين

جمعية فلسطينية مستقلة ماليًا وإداريًا، تأسست في آذار/مارس 2021، كحاضنة لنخبة من القانونيين، بهدف تبادل الخبرات والمعارف، وإعداد الدراسات القانونية والسياساتية المختلفة، لإغناء وتعميق ونشر المعرفة العلمية القانونية، وإرساء ثقافة سيادة القانون وآليات إنفاذه، والمساهمة الفاعلة باقتراح سياسات تشريعية تعزز مكانة وحقوق الأفراد.

أعدت هذه الورقة ضمن مشروع "حقوق الإنسان وحل النزاعات: متحدون ضد العنف والكراهية في الجامعات الفلسطينية"، بدعم من وزارة الخارجية السويسرية، قسم السلام وحقوق الإنسان.

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=4680491